انعكاسات الصراع الأمريكي – الإسرائيلي – الإيراني على الأمن الخليجي: دراسة تحليلية استراتيجية

إعداد: الدكتور عميد / سلطان محمد الشهواني
المغرب

الملخص

يتناول هذا البحث دراسة تحليلية للصراع المتصاعد بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل من جهة والجمهورية الإسلامية الإيرانية من جهة أخرى، ويركز على تحليل انعكاسات هذا الصراع على منظومة الأمن الخليجي في أبعاده العسكرية والسياسية والاقتصادية والسيبرانية. يهدف البحث إلى تقديم فهم علمي متكامل لطبيعة التوازنات الاستراتيجية في منطقة الخليج العربي، واستشراف السيناريوهات المستقبلية للصراع وتقديم مجموعة من التوصيات الاستراتيجية التي يمكن أن تساعد صناع القرار في دول مجلس التعاون الخليجي على تعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي.

ABSTRACT

This research presents an analytical study of the escalating conflict between the United States and Israel on one side, and the Islamic Republic of Iran on the other. It focuses on analyzing the repercussions of this conflict on the Gulf security system in its military, political, economic, and cyber dimensions. The research aims to provide a comprehensive scientific understanding of the nature of strategic balances in the Arabian Gulf region, anticipate future scenarios for the conflict, and offer a set of strategic recommendations that can assist decision-makers in the Gulf Cooperation Council (GCC) countries in enhancing regional security and stability.

المقدمة:

يحتل الخليج العربي موقعا جغرافيا جيوستراتيجيا، حيث يربط بين قارات العالم الثلاث آسيا، وأوروبا، وأفريقيا، ويقع في النصف الشمالي من الكرة الأرضية. وهذا الموقع جعل دول الخليج تسيطر على الكثير من الممرات المائية. هذا، بالإضافة إلى أنّ معظم الخطوط الجوية تمر من هذه المنطقة الحيوية. فمنطقة الخليج العربي من أكثر المناطق حساسية في النظام الدولي المعاصر نظراً لأهميتها الجيوسياسية والاقتصادية. فهي تضم أكبر احتياطيات النفط والغاز في العالم.

ولا ننسى مضيق هرمز الذي يبقى أحد أهم الممرات المائية في العالم، وقد لعب دورا دوليا وإقليميا هاما منذ عدة قرون كان له بالغ الأثر في تطوير التجارة الدولية، ولم تكن الملاحة فيه أنداك خاضعة لمعاهدات دولية بل كانت تخضع لنظام الترانزيت الذي لا يفرض شروطا على السفن طالما أن مرورها يكون سريعا من دون توقف، ويكتسب مضيق هرمز أهمية من كونه يعد بمنزلة عنق الزجاجة في مدخل الخليج العربي وهو المنفذ الوحيد للدول العربية المطلة على الخليج العربي باستثناء السعودية والامارات وسلطنة عمان[1].

ومع تصاعد التوترات بين الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران، أصبحت المنطقة تواجه تحديات أمنية متزايدة تتطلب دراسة علمية معمقة لفهم طبيعة الصراع وآثاره المحتملة على الاستقرار الإقليمي والدولي.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في تحليل طبيعة الصراع الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران، ودراسة مدى تأثير هذا الصراع على الأمن الخليجي في ظل تزايد التوترات العسكرية وظهور أنماط جديدة من الحروب مثل الحرب السيبرانية والحرب الاقتصادية والحروب غير المتكافئة.

أهداف البحث:

1. تحليل الخلفيات التاريخية للصراع الأمريكي الإيراني.
2. دراسة دور إسرائيل في التوازنات الاستراتيجية في الشرق الأوسط.
3. تحليل انعكاسات الصراع على الأمن الخليجي.
4. دراسة البعد السيبراني للصراع وتأثيره على البنية التحتية الحيوية.
5. تقديم توصيات استراتيجية لتعزيز الأمن الخليجي.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج التحليلي الوصفي الذي يقوم على تحليل التقارير الاستراتيجية والدراسات الأكاديمية الصادرة عن مراكز الأبحاث الدولية.

كما يستخدم البحث منهج تحليل السيناريوهات لاستشراف مستقبل الصراع وتحديد التأثيرات المحتملة على دول الخليج العربي.

خطة البحث:

المحور الأول: الجذور التاريخية للصراع

المحور الثاني: انعكاسات الصراع على الأمن الخليجي

[1] حشوف (يسين)، "منطقة الخليج العربي: المكانة والبعد الجيوستراتيجي، دراسة في المؤثرات الإستراتيجية لنظام الإقليمي الخليجي،" دفاتر السياسة والقانون، العدد 19 جوان، 2018، ص351.

المحور الأول: الجذور التاريخية للصراع

تعود جذور التوتر بين الولايات المتحدة وإيران إلى الثورة الإيرانية عام 1979 التي أدت إلى تغيير جذري في طبيعة العلاقات بين البلدين. ومنذ ذلك الوقت شهدت العلاقات بين الطرفين سلسلة من الأزمات السياسية والعسكرية والاقتصادية.

لقد لعبت إيران قبل الثورة الإسلامية بحكم موقعها الجيوستراتيجي ودورها الإقليمي ما جعلها تلعب دور الشرطي والحارس للمصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط خاصة دول الخليج العربي في عهد الشاه بهلوي[2]، هذا الأخير الذي قام بتحديث وتغريب البلاد، من خلال الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع الولايات المتحدة الأمريكية ومعظم الدول الغربية، وتلقى إشادات من قبل حلفاءه الغربيين وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية لتصديه للمد الشيوعي[3].

لقد خلقت الثورة الإيرانية حدثا لم يسبق له مثيل خصوصا في ظل الزخم الثوري الذي صاحبة ورفعها شعار فلسطين ودحر العدو الصهيوني ومحاربة التوجه الأمريكي مما أكسبها ابتداءا بعض التعاطف العربي، لكن في جوهرها، كانت تحمل نوعا من عدم الاستقرار في منطقة الخليج العربي، وذلك على أثر التصريحات الإيرانية بعودتها إلى سياسات الشاه التوسعية، الأمر الذي أدى إلى حدوث تغييرات في الصياغات المطروحة لتحقيق استقرار المنطقة وأمنها عندما أتت الثورة الإيرانية بتوجهات جديدة في مقدمتها مبدأ تصدير الثورة، فبعد أن تسلم رجال الثورة الإيرانية مقاليد الحكم، وبدلا من التوجه إلى تغيير تلك السياسات التوسعية التي كانت في عهد الشاه، بإرجاع الجزر العربية الثلاث التي احتلتها إيران، للدلالة على حسن النية، واصلوا تمسكهم بأطماع الشاه القديمة في التوسع على حساب دول المنطقة. بل وصل الأمر بهم إلى عدم إخفاء رغبتهم في السيطرة على جميع دول المنطقة، بإعلانهم تصدير ما أسموه بالثورة الإسلامية إلى الدول الخليجية المجاورة، من خلال إشعال الفتن والاضطرابات فيها وخلق حالة من عدم الاستقرار؛ وهو الأمر الذي رأت فيه الدول التي شكلت المجلس فيما بعد خطرا لابد من مواجهته، بتنسيق الجهود بينها، خاصة وأن كبار رجال الدين في إيران هددوا باحتلال البحرين، على أساس زعمهم القديم بأنها جزر تابعة لإيران.

فالولايات المتحدة الأمريكية كان حليفا لها الرئيس الإيراني الشاه رضا بهلوي، في المقابل كان رجل الدين الشيعي روح الله الخميني، معارضا لسياسات الشاه ذات الطابع الغربي، فتولى منصب الإمام والقائد الأعلى عقب إعلان إيران جمهورية إسلامية. وفي 4 نوفمبر 1979، هاجم طلاب إيرانيون من أنصار الخميني مقر السفارة الأميركية في طهران، واحتجزوا 52 رهينة أميركيا مدة 444 يوما، مطالبين الولايات المتحدة بتسليم الشاه بهلوي، الذي كان يخضع للعلاج في واشنطن. ردت الولايات المتحدة على العملية بقطع علاقاتها مع إيران، وفرضت عقوبات على واردات النفط الإيراني، وجمدت الأصول الإيرانية، حتى تم الإفراج عن الرهائن بموجب "اتفاقية الجزائر" عام 1981.

كما أن البرنامج النووي الإيراني يبقى أحد المعيقات الكبرى في تحقيق الأمن في منطقة الخليج العربي، وبالرغم من الضبابية التي تسود هذا الملف، والتي تجعل من الصعوبة التأكد من سلميته أو أنه تحت غطائه برنامج عسكري، إلا أن دول الخليج العربي أدركت خطورته بالنسبة لأمنها القومي، ويرى المختصون أن لهذه المخاوف ما يبررها[4]. فالبرنامج النووي سيكون وسيلتها للتعامل بنديّة مع الدول الكبرى على الساحة العالمية من جهة؛ وبما يساهم في تحقيق أهدافها في الساحة الإقليمية، ومد نفوذها إلى ساحات بحرية أوسع من جهة ثانية [5].

---

[2] العبادي فؤاد عاطف، "السياسة الخارجية الإيرانية وأثرها على أمن الخليج العربي (2012/1991)"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2012، ص1.

[3] صادق (إسماعيل محمد)، ***من الشاه إلى نجاد.. إيران من أين إلى أين؟***، العربي للنشر والتوزيع، 2010، ص76.

[4] ادريس، محمد (2006)، التحديات الإقليمية للبرنامج النووي الإيراني، مجلات مختارات إيرانية، طهران، إيران، العدد 66، ص 101- 107.

[5] Anthony cordesman , Analyzing the Impact of Preventive Strikes Against Iran's Nuclear Facilities ,center for strategic international studies ,September 2012,P59.

ولا يمكن أن نغفل، في هذا السياق، المفهوم الذي نحته الإمام الخميني، وعمل كل ما في جهده لتحقيقه، وهو مفهوم تصدير الثورة، الذي يمثل خطرا على دول الجوار، باعتباره يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمهوم أخر، وهو مفهوم ولاية الفقيه[6]، كأحد المفاهيم الرئيسية في المجال السياسي الإيراني بعد الثورة الإسلامية، وولاية الفقيه في نظر الخميني يجب أن يمتد سلطانها إلى جميع الدول وتخضع لطاعتها الأمة الإسلامية، وتبسط نفوذها على الجميع، لا تلزم نفسها بأي قانون دولي، ولا يعنيها حرمة جوار أو معاهدة حدود، فلا سيادة تحول دون فرض الأمر الواقع، ولا استقلال يمنع عبور الولاية إلى الدول الأخرى؛ فتصدير الثورة على هذا الأساس من أوجب الواجبات على ولي الفقيه والمرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية. ومن واجب الجمهورية الإسلامية في إيران أن تضم إلى أحضانها المسلمين أينما كانوا في هذا العالم، وتصدير ثورتها إلى كل أقاليمه[7].

المحور الثاني: انعكاسات الصراع على الأمن الخليجي

تكشف الاستراتيجية الإيرانية عن اعتماد واضح على منطق الحروب غير المتكافئة. فإدراكاً للفجوة في ميزان القوة التقليدية، تميل طهران إلى تبني استراتيجية الاستنزاف الطويل بدل المواجهة الحاسمة. الضربات المتواصلة منخفضة الوتيرة، واستهداف المصالح والقواعد الأمريكية، يعكسان رهاناً على عامل الزمن وعلى حساسية الخصم للخسائر السياسية والاقتصادية. كما تشمل الأبعاد العسكرية للصراع تطوير إيران لبرامج الصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة إضافة إلى قدراتها في الحرب غير المتكافئة عبر دعم حلفاء إقليميين.

في المقابل تعتمد الولايات المتحدة وإسرائيل على التفوق العسكري والتكنولوجي وتطوير منظومات الدفاع الصاروخي والقدرات الاستخباراتية المتقدمة. كما أصبحت الحرب السيبرانية أحد أهم أدوات الصراع بين الدول في العصر الحديث. وقد شهدت السنوات الأخيرة تصاعداً في الهجمات السيبرانية المتبادلة بين إيران والولايات المتحدة وإسرائيل. وتشكل هذه الهجمات تهديداً مباشراً للبنية التحتية الحيوية مثل شبكات الطاقة والاتصالات والأنظمة المالية.

لقد أدت الحرب الأمريكية على العراق إلى انكشاف الأمن الخليجي العربي وأوضحت مدى الضعف للقدرات الذاتية الأمر الذي أدار دفة الثقل الاستراتيجي ناحية إيران وبزاوية ملحوظة حيث لم تعد هناك قوة إقليمية قادرة على ملء هذا الفراغ سوى إيران خاصة مع الواقع الجغرافي، حيث تهيمن إيران على منطقة شاسعة من الخليج فهي تغطي الشاطئ الشرقي للخليج بأكمله.. وأيضا خليج عمان والمحيط الهندي.. ولعل تلك الحقائق الملموسة هي ما تفسر الاستراتيجية الإيرانية في عدم دخول الحرب بجانب أي من الطرفين.. وانتظرت إيران مكاسب الحرب المحسوسة بعد الحرب بل ولعل تلك الحقائق هي أيضا سند إيران في رفعها مبدأ أن تتولى ترتيبات الأمن في المنطقة الخليجية ذاتها كبديل للخطة الرامية إلى الهيمنة على المنطقة[(8)].

إن سياسة إيران في الخليج تنطلق من كونها قوة مركزية في الخليج تطل على سواحله الشرقية كاملة وتتحكم في ممراته المائية وصادراته النفطية، وهي تولي موضوع الأمن في الخليج جل عنايتها في مواجهة أي تهديدات أو تدخلات من الخارج أو من دول الإقليم، لكنها انتهجت سياسة اتسمت بالواقعية والديناميكية لتستجيب لتحولات النظام الدولي وانعكاساتها على منطقة الخليج أو على منطقة الشرق الأوسط، وقد

---

[6] يتميز النظام السياسي الإيراني عن سائر النظم السياسية العالمية بميزة دستورية فريدة، وهي وجود مؤسسة اسمها "الولي الفقيه" أو "المرشد الأعلى" تتربع على قمة هرم السلطة، ويخولها الدستور الإيراني صلاحيات واسعة. ف"الولي الفقيه" أو "المرشد الأعلى" لفظان مترادفان مرتبطان بالنظرية السياسية الدينية التي أتى بها الإمام آية الله الخميني، وهي "ولاية الفقيه". وقد نشأت نظرية "ولاية الفقيه" على يد الشيخ أحمد النراقي، مؤلف كتاب "عوائد الأيام" في أصول الفقه والمتوفى عام 1829، وطبقها الإمام الخميني لأول مرة عام 1979. شكلت النظرية تطورا كبيرا في نظام المرجعية الدينية الذي نشأ عند الشيعة الإمامية في عصر ما يسمونه غيبة الإمام الثاني عشر وطيلة مقاطعتهم للأنظمة السياسية الإسلامية المختلفة. وتقوم النظرية على النيابة العامة للفقهاء عن المهدي المنتظر الذي –إن عاد حسب الشيعة– سيملأ الأرض عدلا بعدما ملئت جورا.

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures/2015/4/20

[7] فراس إلياس، الجيوبوليتيك الشيعي والمخيلة الجيوستراتيجية الإيرانية: مجالات التأثير وبناء النفوذ، مركز الجزيرة للدراسات.

[8]– شعث، احمد كمال(2014)، العراق المغبون وتداعيات حرب الخليج، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، ص 150.

تفادت السياسة الإيرانية المجابهة مع الولايات المتحدة وعملت على تطوير علاقاتها مع دول الخليج العربية والعديد من الدول العربية كالأردن والمغرب وتونس والسودان[9].

أما مجموعة الأهداف التي تسعى لتحقيقها الولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي على حساب إيران ودول الخليج العربي فيمكن إجمالها في الأتي:

أ) النفط

إن استمرار تدفق النفط بأضخم الكميات وبأقل الأسعار هدف رئيسي من أهداف السياسة الأمريكية في الخليج؛ لان النفط كما يجمع الباحثون يعد العصب الأساسي الذي ترتكز عليه مقومات الحياة في الولايات المتحدة والدول الصناعية الكبرى، خاصة أن استمرار صناعتها وتقدمها مرتبطان باستمرار بتدفق النفط، وأن أية تهديدات تعني كارثة لهذه الدول. كما أن الولايات المتحدة تعتمد بصورة كبيرة على النفط المستورد من الخارج ولكنها تبقى أقل اعتمادا من حلفائها أوروبا واليابان اللتان تعتمدان بصورة شبه تامة على النفط الخارجي لذلك فان تدفق النفط واستمراره من أهم الأهداف التي تسعى الولايات المتحدة لتحقيقها[10].

ب) الحصول على الاستثمارات المالية والبترودولارات:

إن للولايات المتحدة اعتبارات اقتصادية ذات أهمية بالإضافة النفط في منطقة الخليج وهي الحصول على الاستثمارات المالية والبترودولارات، وقد قدرت الاستثمارات الأمريكية في دول الخليج في منتصف السبعينات بحوالي عشرة بلايين دولار منها 3.5 بليون دولار في السعودية وإيران والكويت والإمارات العربية المتحدة وهناك أيضا الاستثمارات النفطية التي تقوم بها الشركات الأمريكية والتي تقدر استثمارها بعشرات البلايين من الدولارات، فالشركات الأمريكية هي الأعظم في الخليج[11].

وهكذا استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية الحصول على امتيازات كبيرة في مجال استثمار الثروات النفطية، وحصلت على المكانة الأولى في الهيمنة على العديد من الجوانب العسكرية والسياسية التي تخص منطقة الخليج العربي، وأصبحت الممون الرئيس لأسلحة جيوش المنطقة عدا العراق. كما أنها تسعى للحفاظ على موازنات عسكرية معينة في المنطقة بحيث لا تسمح بتفوق أية قوة أخرى في المنطقة وبما يضمن لها استمرار مصالحها وتزويدها بالنفط من هذه المنطقة [12].

وتهدف الولايات المتحدة من خلال وجودها العسكري إلى فرض نموذج من الإرهاب السياسي على الدول في المنطقة لمنعها من السير في سبيل تحقيق أهدافها الوطنية والقومية المستقلة، ولإجبارها على الارتباط بسياستها جزئيا أو كليا من خلال الأحلاف العسكرية أو من خلال الاتفاقيات بما في ذلك إقامة القواعد العسكرية[13].

أما اسرائيل فيتمثل الهدف الإستراتيجي لها في إعادة هندسة الشرق الأوسط وتحويله إلى ساحة نفوذ إسرائيلية. وفي سبيل ذلك، تحتاج إسرائيل إلى تحقيق أهداف جزئية تبدأ بتفكيك "محور المقاومة" والقضاء على رأسه ممثلًا في إيران. ويمكن إجمال تلك الأهداف في:

- القضاء على البرنامج العسكري الإيراني المتقدم صاروخيًّا ونوويًّا.
- القضاء على البنية العسكرية والأمنية الإيرانية.
- تفكيك النفوذ الإقليمي الإيراني وتقويضه، خاصة في العراق ولبنان واليمن.

9- ميرفي، أمن الخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد، ص 61.

10- أبو جاموس، الإستراتيجية الأمريكية في منطقه الخليج العربي، ص 31- 38.

11- أبو جاموس، الإستراتيجية الأمريكية في منطقه الخليج العربي، ص 33 -32.

12- الهيتي، الخليج العربي، ص 53- 54.

13- الهيتي، الخليج العربي، ص 52.

لقد مثلت التهديدات الايرانية والتمدد عبر أدرعها الشيعية على مقربة من حدود الدول الخليجية، استفاقة لقادة الخليج من أجل التحرك وفق منظومة عسكرية مشتركة تنبني على مُنطلقات ومبادئ وأهداف التعاون، فقد شكل الأمن هاجسا ظل يكتم على أنفاس دول وشعوب الخليج العربي لما تملكه من ثروات طبيعية لا توجد في غيرها من المناطق. وهكذا ظهرت بعض القوى الاقليمية التي تهدد الأمن الخليجي تارة بشكل معلن وتارة بشكل غير مباشر. وتبقى إيران أكبر قوة وأكثرها حرصا على تهديد أمن الخليج العربي، فهي تنظر إلى الخليج على أنه عمقها الاستراتيجي الذي لا يجب أن تتركه للقوى الغربية وحدها تستفيد من خيراته بل لابد من تقاسمها معه. ولذا، فإن دول مجلس التعاون الخليجي واعية بهذا الخطر انطلاقا من قناعتها بضرورة الالتزام بمبدأ الأمن الجماعي كطريق للخروج من قلق ذوبان هذه الكيانات الصغيرة في الجوار الاقليمي سواء بالغزو العسكري أو بفرض النفوذ وبسط الهيمنة عبر الطائفية أو حكومات موالية لإيران. فالحذر هو سيد الموقف في التعامل مع إيران، وهو ما طبع التعاون العسكري الخليجي معها عبر درع الجزيرة. إلا أن تراجع التعاون العسكري الخليجي من خلال ربط أمن الخليج العسكري بأكثر من نظام أمني خارجي كما رأينا سابقا مع حلف الناتو[14].

ومن جملة الأضرار التي يعدّدها محللون ومراقبون للضربات الإيرانية على دول الخليج: تعطيل الملاحة البحرية، وزعزعة ثقة المستثمرين، وتدمير البنية التحتية للطاقة، وتهديد أمن الخليج الذي يُترجم أي خلل فيه فوراً في صورة خسائر اقتصادية قد لا تعوّضها طفرات أسعار النفط المؤقتة.

كذلك، وبفعل إغلاق مضيق هرمز، ارتفعت تكاليف الشحن وكذلك أقساط التأمين ضد مخاطر الحرب للسفن العابرة للخليج، وفي حال طال الصراع، قد تتوقّف بعض شركات الملاحة تماماً عن دخول المنطقة. فضلاً عمّا سبق، هروب رؤوس الأموال من دول الخليج مطروح بقوة حيث قد يدفع الوضع الأمني والعسكري المضطرب المستثمرين الأجانب والشركات العالمية إلى نقل مقارها الإقليمية من دبي والرياض – بعد عقود من العمل لجذبها– إلى مناطق أكثر أماناً، مما يعطل خطط تنويع الاقتصاد في هذه الدول.

لقد زعزعت الضربات الإيرانية صورة الاستقرار والأمان في منطقة الخليج، والتي ساعدتها على جذب الاستثمارات، واستقطاب المغتربين، وجذب السياحة من جميع أنحاء العالم، منبهةً إلى أن هذا الأمن حجر الزاوية في علاقة العديد من دول الخليج مع الولايات المتحدة.

وفي حين أن الضربات الإيرانية على القواعد والأهداف الأمريكية في دول الخليج لم تكن مستبعدة مع تصاعد الأمور، إلا أن المفاجئ هو استهداف مدن ومطارات ومنتجعات سياحية وبنية تحتية نفطية ومقار بعثات دبلوماسية في دول عدة، فخطورة هذه الضربات تأتي من أن "دول الخليج أقرب بكثير إلى إيران، وليست محصنة تحصيناً قوياً مثل إسرائيل"، مما يهدّد بخسائر كبيرة.

[14] فارس محمد العمارات، درع الجزيرة كإنموذج للتعاون الخليجي العسكري، مركز الخليج لسياسات التنمية.
https://gulfpolicies.org/2019-05-18-07-18-06/161-2/370-2019-06-23-13-39-34

خاتمة:

السيناريوهات المستقبلية:

السيناريو الأول: استمرار التوتر في إطار مواجهات محدودة دون اندلا ع حرب شاملة.

السيناريو الثاني: تصعيد عسكري إقليمي يؤدي إلى انخراط أطراف إضافية في الصراع.

السيناريو الثالث: التوصل إلى تسوية سياسية عبر المفاوضات الدولية.

التوصيات الاستراتيجية:

1. تعزيز التعاون الدفاعي بين دول مجلس التعاون الخليجي.
2. تطوير منظومات الدفاع الجوي والصاروخي.
3. تعزيز الأمن السيبراني لحماية البنية التحتية الحيوية.
4. تنويع الاقتصادات الخليجية وتقليل الاعتماد على النفط.
5. دعم المبادرات الدبلوماسية لخفض التوترات الإقليمية.

وصفوة القول، فإن الصراع بين الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران يمثل أحد أهم التحديات الأمنية في الشرق الأوسط. وتظل منطقة الخليج في قلب هذه المعادلة الاستراتيجية بسبب موقعها الجغرافي وأهميتها الاقتصادية العالمية. لذلك فإن تعزيز التعاون الأمني والدبلوماسي بين دول الخليج يمثل ضرورة استراتيجية للحفاظ على الاستقرار الإقليمي.